

إشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية	العنوان:
مجلة العلوم الاجتماعية	المصدر:
جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي	الناشر:
سالم، نادية حسن	المؤلف الرئيسي:
مج 11, ع 3	المجلد/العدد:
نعم	محكمة:
1983	التاريخ الميلادي:
سبتمبر	الشهر:
43 - 59	الصفحات:
10.34120/0080-011-003-003	:DOI
58021	رقم MD:
بحوث ومقالات	نوع المحتوى:
EduSearch	قواعد المعلومات:
الظواهر الاجتماعية، تحليل المحتوى، البحوث الاجتماعية، البحث العلمي، العلوم الاجتماعية، مناهج البحث العلمي، المفاهيم العلمية، التنبؤ	مواضيع:
<a href="http://search.mandumah.com/Record/58021">http://search.mandumah.com/Record/58021</a>	رابط:

للاستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب أسلوب  
الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

سالم، نادية حسن. (1983). إشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم  
الاجتماعية. مجلة العلوم الاجتماعية، مج 11، ع 3، 43 - 59. مسترجع من  
<http://search.mandumah.com/Record/58021>

إسلوب MLA

سالم، نادية حسن. "إشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم  
الاجتماعية." مجلة العلوم الاجتماعية مج 11، ع 3 (1983): 43 - 59. مسترجع  
من <http://58021/Record/com.mandumah.search/>

# إشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية

د . نادية سالم (\*)

تتناول الدراسة التالية قضايا خلافية حول تحليل المضمون .

أولاً : التكيف المنهجي لتحليل المضمون :

كثير النقاش حول التكيف المنهجي لتحليل المضمون هل يعتبر منهجاً أم أسلوباً أم أداة وقبل التعرض للتعريفات المختلفة لتحليل المضمون يجدر تحديد معنى المفاهيم العلمية التي ستتناولها الدراسة وهي المنهج العلمي ومناهج البحث والمدخل والأسلوب والأداة .

المنهج العلمي هو مجموعة من القواعد أو الشروط التي يلتزم بها الباحث أياً كان مجال أو موضوع بحثه ومنهج بحث الظاهرة الاجتماعية Social research method قد يكون منهجياً تاريخياً أو منهجاً مقارناً أو منهجاً تجريبياً وأياً كانت طبيعة هذه المناهج فهي جميعها تلتزم بقواعد المنهج العلمي<sup>(١)</sup> .

---

(\*) أستاذ مساعد ورئيسة وحدة بحوث الرأي العام والاعلام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

فمناهج البحث يمكن تشبيهها بمجموعة من الطرق كل طريق منها له معالمه المميزة كالبعد التاريخي والمقارنة والتجربة ، والباحث يختار الطريق الذي يتناسب مع طبيعة الظاهرة محل بحثه ويرتبط باختيار الباحث بين المناهج مدخله Approach في تناول موضوع بحثه أي الزاوية التي يتناول منها هذا الموضوع وهذا التحديد بدوره طريق أو أسلوب البحث (Research method or technique) .

وإذا كان منهج البحث يحدد معالم الطريق الذي سيسلكه الباحث منذ بداية بحثه حتى نهايته فإن أسلوب البحث يحدد الطريقة التي يتبعها الباحث للحصول على بيانات بحثه Data وكل أسلوب من الأساليب له خطواته المنهجية التي تحدد كيفية الحصول على هذه البيانات كما أن له أدواته المنهجية التي يجمع بها بياناته ومن أهم أساليب أو طرق البحث الاجتماعي الأسلوب الاحصائي وأسلوب دراسة الحالة والأسلوب الأنثروبولوجي أما الأداة Tool للبحث فهي عبارة عن الوسيلة التي يجمع بها الباحث بياناته ومن أهم أدوات البحث الملاحظة<sup>(٢)</sup> Observation والاستبان Interview المقابلة بأنواعها واستبانة الاستبانة أو استبانة المقابلة The Interview Schedule أو الاستبان questionnaire والمقاييس النفسية والاختبارات النفسية وكثير الخلاف حول التكييف المنهجي لتحليل المضمون في المؤلفات الأجنبية والعربية فدائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية ترى أن تحليل المضمون هو أحد المناهج المستخدمة في دراسة مضمون وسائل الاتصال المكتوبة أو المسموعة بوضع خطة منظمة تبدأ باختيار عينة من المادة محل التحليل وتصنيفها وتحليلها كميًا وكيفيًا<sup>(٣)</sup> .

ويتبنى جوزيف دنر هذا التعريف<sup>(٤)</sup> ، أما جون باورز<sup>(٥)</sup> فيرى أيضاً أن تحليل المضمون منهج لدراسة محتوى المواد المكتوبة أو المسموعة أو المرئية .

ويختلف لويس ديكنستر وكارل وارجن مع التعريفات السابقة إذ يركزان على أن تحليل المضمون أسلوب للبحث ويعرفان تحليل المضمون من خلال إجراءاته المستخدمة في الاتصال<sup>(٦)</sup> .

ويتفق ريتشارد بد مع التعريف السابق في أن تحليل المضمون أسلوب لمعرفة الوصف الكمي والكيفي لمواد الاتصال ولكنه يضيف للتعريف السابق أن تحليل المضمون أداة للملاحظة والتحليل<sup>(٧)</sup> .

أما بيرنارد بيرلسون<sup>(٨)</sup> فيرى مثل ريتشارد بد أن تحليل المضمون أداة ويرجع ذلك إلى عدم وجود نظرية كمية عام في مجال الاتصال مما يفقد تحليل المضمون وظيفته كمنهج ويفقده أيضاً قدرته على التنبؤ لأن الأطار الذي يمكن أن يرجع إليه الباحث محدود مما يؤدي إلى اختلاف طبيعة التحليل حسب المادة المتاحة<sup>(٩)</sup> .

وانعكس الخلاف حول تحديد التكييف المنهجي للتحليل للمضمون على الكتابات العربية أيضاً فيعرف الدكتور عبد الباسط محمد تحليل المضمون بأنه أسلوب يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال<sup>(١٠)</sup> ويتفق معه في هذا التعريف كل من الدكتور جمال زكي والأستاذ السيد يس .

أما الدكتور زيدان عبد الباقي فيرى أن المضمون من جهة نظره منهج وأداة للوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهر للاتصال وأنه يستخدم أيضاً في تصوير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في المجتمع ثم يرى أنه إذا كان استخدام هذا الأسلوب في البداية قاصراً على الدراسات الصحفية فقد اتسع مجاله ليشمل الكتب والمجلات والمحادثات والخطب السياسية والصور والأفلام السينمائية والتلفزيونية ثم تطور ليصبح منهاجاً في مجالات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والانثروبولوجيا والتربية والادارة وعلم السياسة<sup>(١٢)</sup> .

أما الدكتور محمد الجوهري فيرى أن تحليل المضمون طريقة تمكن عالم الاجتماع من ملاحظة سلوك الأفراد بطريقة غير مباشرة من خلال تحليله للأشياء التي يكتبونها (الرموز اللفظية) والباحث الذي يستخدم تحليل المضمون كمنهج لجمع البيانات يهتم عادة بالمضمون الظاهر للوثيقة المكتوبة<sup>(١٣)</sup> .

أما د . محمد علي محمد فيرى أن تحليل المضمون يستخدم للإشارة الى نماذج متفرعة من الأساليب البحثية التي تركز على إجراء عملية وصف كمي منظم وموضوعي لبعض أنماط الاتصال<sup>(١٤)</sup> .

أما الدكتور محمد عبد الحميد<sup>(١٥)</sup> والدكتورة مارلين نصر<sup>(١٦)</sup> فيريان أن تحليل المضمون منهج من مناهج البحث ، أما الدكتور مختار التهامي<sup>(١٧)</sup> فيرى أن تحليل المضمون علم يسمى علم تحليل المضمون .

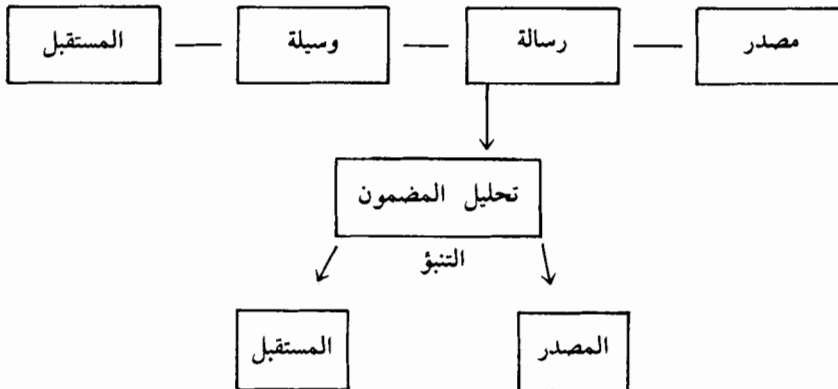
ويتضح مما سبق أن الخلاف حول التكييف المنهجي لتحليل المضمون لم يحسم

بعد ، فبعض الكتابات الأجنبية والعربية يعتبر تحليل المضمون منهجاً وبعض الكتابات الأخرى تعتبر تحليل المضمون أسلوباً من أساليب البحث والبعض الآخر يرى تحليل المضمون أداة لجمع البيانات كالملاحظة والمقابلة .

### ثانياً : التنبؤ وتحليل المضمون :

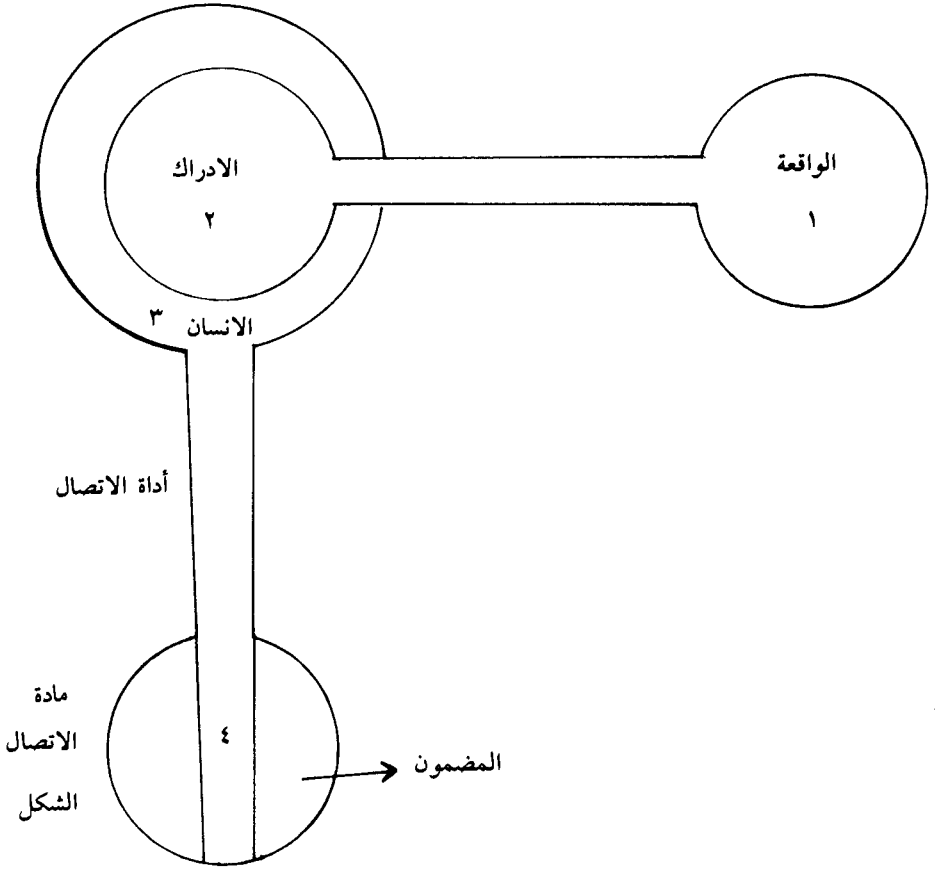
إن العديد من الكتابات التي تناولت تحليل المضمون ترى أنه الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال وعلى أساس هذا التعريف ثم تحديد السمات الرئيسية لتحليل المضمون في أنها تصف مضمون الاتصال الظاهر<sup>(١٨)</sup> دون أن يشغل الباحث نفسه بمحاولة التعرف على نوايا ومقاصد الكاتب أو المتحدث وانطلاقاً من التعريف السابق ركزت بعض الدراسات على أن تحليل المضمون يهتم بالملاحظة أو بالوصف فقط ولكن لويس ديكستر يرى أن تحليل المضمون يهتم باختبار الفروض وأنه قادر على التنبؤ في حدود معينة ويوضح ذلك فيما يلي :

مادة الاتصال تصدر من منبع معين في صورة رسالة ومن خلال مجال أو وسيلة ليتلقاها المستقبل وتحليل المضمون ليس جزءاً من تلك العملية ولكنه باستخدام أدواته التحليلية يتدخل خلال تلك العملية وذلك بتحليل الرسالة ليحصل على معلوماته الأساسية عن موقف الاتصال وعن طريق تلك المعلومات يمكنه أن يتنبأ بالمصدر الذي أرسل الرسالة وبالمستقبل الذي توجه إليه ويظهر ذلك في الشكل التالي :



ويرى لويس ديكستر أن المقصود بالمضمون هو المعاني التي يقوم عليها الاتصال نفسه

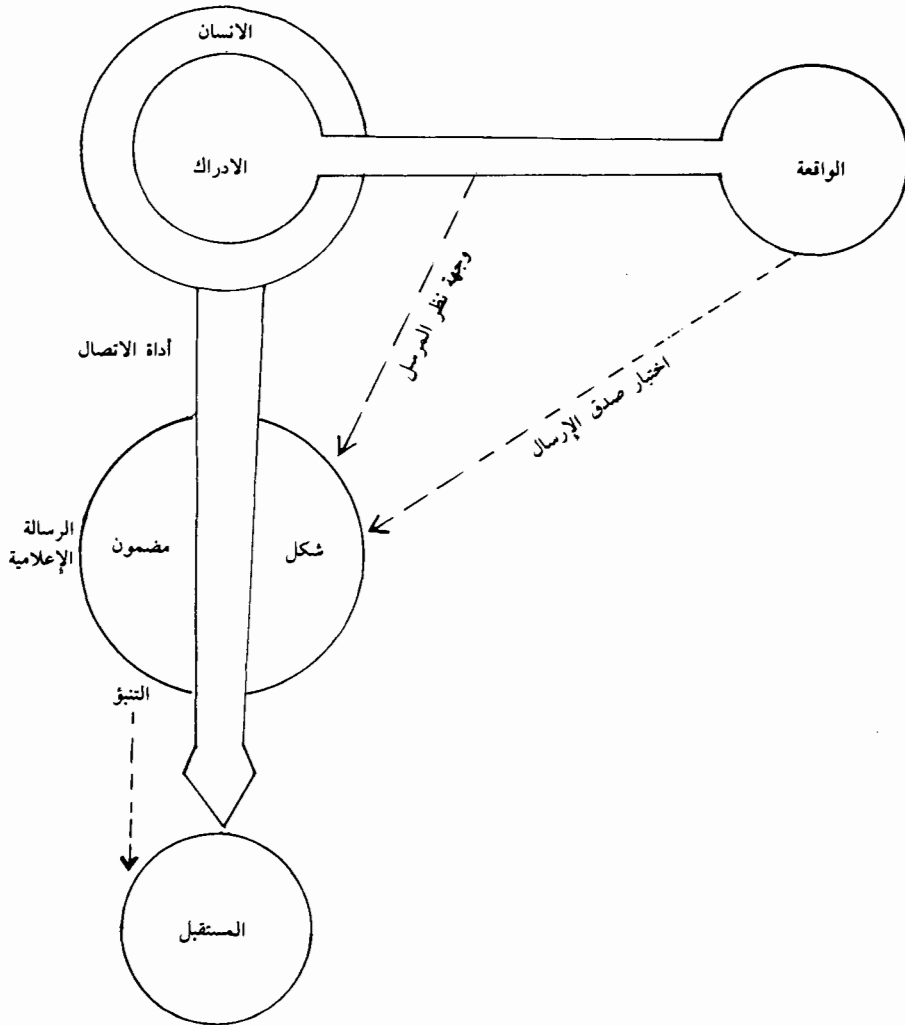
من خلال الرموز اللغوية أو الموسيقية أو التصور وإذا سلمنا بالجملة التقليدية من يقول ماذا إلى من وكيف بأي تأثير فيصبح مضمون الاتصال هو ماذا .



فأحد الأفراد أو الوكالات يرسل خبراً عن واقعة معينة ثم يتم إدراك الواقعة وهو التبادل عن الواقعة أو الحدث وبين الانسان متضمناً ذلك اختبار المضمون مما هو متاح ثم يلي ذلك رد فعل الانسان أو الوكالة من خلال بعض وسائل الاتصال كالصحافة أو الإذاعة أو التلفزيون ثم نتاج الاتصال وهي الرسالة الإعلامية التي يظهر في شكل معين ومضمون .

وتحليل المضمون يهتم بنتاج الاتصال بتركيزه ليس فقط على الشكل وإنما أيضاً على المضمون بالاعتماد على القياس الكمي لمعرفة مقاصد المرسلة وكذلك لشرح كافة العوامل التي أثرت في الواقعة مجعلتها تختلف عن الواقعة الأصلية كما حدثت بالفعل ويمكن توضيح

دور تحليل المضمون في دراسة الفارق بين الواقعة الأصلية والرسالة في صورتها النهائية التي وصلت بها الى المستقبل في الشكل التالي :





ويظهر الجانب الديناميكي لتحليل المضمون من خلال الشكل السابق فتحليل المضمون لا يهتم فقط بالملاحظة أو الوصف وإنما باختبار فروض معينة قد يكون مقارنة الرسالة في صورتها النهائية والواقعة التي تعبر عنها الرسالة كما حدثت فعلاً واكتشاف العوامل التي أثرت على عملية الإرسال والاستقبال لواقعة معينة فجعلتها تختلف عن الواقعة الأصلية وكذلك التنبؤ من خلالها بمصدر الرسالة .

ويتفق كارل أريك مع لويس ديكستر في التركيز على تحليل المضمون باعتباره أداة - تستخدم لاختبار فروض معينة بالنسبة لآثار متوقعة من رسالة محددة أو غير محددة المصدر أو لتقييم آثار الرسالة محل التحليل (٢٠) .

### ثالثاً : استخدام تحليل المضمون في اللغة العربية :

تفرد اللغة العربية بسمات خاصة لا يفتن إليها باحثو تحليل المضمون مثل حذف الموصوف والاكتهاف بالصفة لدلالة الصفة عليه وهو في العربية كثير ومثل التوسع في الضمائر لغايات عملية وبلاغية ومثل البدل وفهم علاقته بالمبدل منه ومثل الأفعال التي تتصل بها ضمائر الفاعل أو المفعول به أو هما معاً مما يحتم إحصاء هذا الفعل وما اتصل به جملة كاملة واعتباره بما اتصل به نقطتين أو ثلاثة .

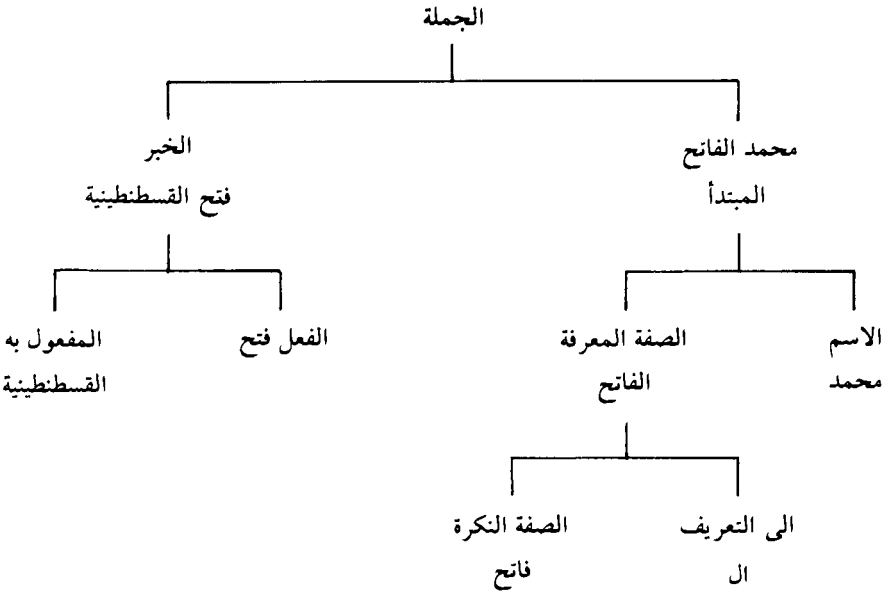
ولذا عندما يتعرض تحليل المضمون لخصائص الرسالة من حيث الشكل لا بد من إجادة للغة العربية (٢١) .

كما أن هناك إشكاليات مرتبطة بالازدواج اللغوي لمجموعة الألفاظ التي تتكون منها الجمل والفقرات هي التي تكون وحدات التحليل التي يقوم الباحث بإجراء العد عليها .

ولا يجوز أن يقسم كلام لغة معينة إلى أجزاء بناء على تقسيم لغة أخرى فقد كان لطريقة تقسيم الكلام عند اليونان والرومان القدماء أثرها العميق على الطرق التي استعملها الأوروبيون منذ العصور الوسطى حتى عهد قريب بناء على الاعتقاد الذي ساد تلك العهود بأن قواعد اللغات جميعاً واحدة ولذلك فإن ما يصلح للغة اليونان مثلاً يجب أن يصلح لأية لغة أخرى وقد كان لهذا الاعتقاد أثره على اللغويين العرب أيضاً الذين قسموا الكلام بحسب التقسيم الذي أقامه علماء الاسكندرية من قدماء المصريين أي اسم وفعل حرف وإن كان

بعض اللغويين العرب قاموا بمحاولات جادة لدراسة أجزاء الكلام العربي على أساس اللغة العربية نفسها مثل الدكتور تمام حسن في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها الذي توصل إلى سبعة أجزاء للكلام العربي وهي : الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة(٢٢) .

ويخطئ الباحثون الذين يستخدمون تحليل المضمون في استخدامهم لتحليل الجمل العربية بموجب تحليل الجملة على أساس أنها كلمات مرصوفة بعضها بجانب بعض أفقياً بينما أنها مؤلفة من طبقات من مكونات الجملة بعضها أكبر من بعض . مثل جملة محمد/ الفاتح / فتح / القسطنطينية .



فالجملة مكونة من مبتدأ وخبر وتتألف بشكل رئيسي من اسم يوصف بعناصر أو تراكيب مختلفة يمكن الاهتداء إليها وتصنيفها .

ومن الضروري معرفة أيضاً العلاقة التي تربط بين مفردات اللغة ونظام المعاني والصعوبة التي تواجه الباحث أيضاً تحديد طبيعة المعنى للغة أي هل تتركز الدراسة على دالة الألفاظ المفردة خارج السياق أم على تحديد دلالة تلك الألفاظ في اطار السياق اللغوي أم

على دراسة معاني الجمل أم على هذه المعاني ضمن الإطار اللغوي المحض أم يدخل عنصر المقام أيضاً بالإضافة إلى السياق اللغوي وماذا عن المعنى الاجتماعي للجمله أو المعنى الحضاري (٢٣) .

وأدى ذلك إلى ظهور علم دراسة الأساليب الأدبية Stylistic والذي يهتم بعلم المعاني والمعاني الانفعالية للكلام .

ويرى مرقيسن لينش أن كلاً من تحليل المضمون وعلم دراسة الأساليب الأدبية يعتمدان على مصدر واحد هو الرسالة message فيبينما تحليل المضمون يهتم بماذا فإن علم دراسة الأساليب الأدبية يهتم بكيف ويجب أن ينال الاهتمام الكافي كتحليل المضمون ومن المحاولات التي حاولت أن تقدم نموذجاً<sup>(٢٤)</sup> لدراسة الأساليب الأدبية أو ما يمكن أن يطلق عليه علم المفردات والدلالة د . مارلين نصر وتنقد تحليل المضمون بأنه يحصر نتائج التحليل بالفئات التي يحددها الباحث مسبقاً فلا يكتشف في النص إلا ما يجب على الأسئلة المطروحة على النص مما يتيح بتدخل ذاتية الباحث وترى أن هذا المنهج طوره ووضع مركز علم المفردات في سان كلوف في باريس ويرمي الى القول بأن المفهوم لا معنى له إلا من خلال علاقاته بالمفردات أو الكلمات المحيطة به ويختار الباحث عدداً من المفاهيم التي يريد دراستها ثم يستخرج من النص شبكة علاقات كل من هذه المفردات وبعد ذلك يقوم الباحث بترتيب وتصنيف هذه العلاقات حسب فئات دلالة محددة سابقاً فيحصل على التالي :

علاقات مفاهيم وهي المفردات التي تقع مجاورة للمفهوم المراد دراسته . فإذا كانت العلاقة التي تربط بين المفهوم المراد دراسته والمفردات المجاورة له علاقة إيجابية وغير متناقضة معه من ناحية المعنى يطلق عليها مفردات مشاركة associations أما إذا كانت تلك العلاقة سلبية أو متناقضة مع المفهوم يطلق عليها تسمية مفردات مناقضة أو معارضة oppositions وشبكة الصفات qualifi cations وتشمل الصفات والنوع والحالات والجمل الموصولة والخبر والمعنيات وكل ما يشير إلى مواصفات المفهوم المراد دراسته .

شبكة الأفعال actions وتشمل الأفعال التي تتعلق بالمفهوم المراد دراسته عندما يكون المفهوم في موقع الفاعل والأفعال التي تمارس عليه عندما يكون في موضع المفعول به .  
وشبكة المعادلات equivalences وتشمل المفردات التي لها نفس علاقات المفهوم

المراد دراسته أي نفس المفردات المشاركة ونفس المفردات المناقصة<sup>(٢٥)</sup> .

كما قدم أوليفيه كاربه التحليل المركب للمفاهيم Analyse conceptuel Compinatione .

وهو يهتم بالتحليل المنطقي للنص ولذا يحدد المفاهيم المرتبطة داخل الجمل المنطقية ثم يحدد مجموع الأنظمة المركبة لكل مفهوم ويقصد بالأنظمة المركبة مجموع الجمل المنطقية الخاصة بالمفهوم .

ويؤكد على النقاط التالية :

١ - انه سيبدأ من مفاهيم وليس من مفردات اللغة أي أن التحليل يكون للمفاهيم وليس للعبارات .

٢ - أنه سيبحث عن السياق المنطقي الخاص بكل مفهوم داخل النص ككل وهو عبارة عن مجموع التعبيرات التي يظهر فيها المفهوم وهي ما أسماه الأنظمة المركبة في النص ويعتمد الباحث الى ضبط معنى كل مفهوم داخل أجزاء النص ذات المعنى بفضل اقترابه أو ابتعاده المنطقي عن المفاهيم الأخرى لذا يسمى التحليل التحليل المركب للمفاهيم<sup>(٢٦)</sup> .

٣ - يمثل السياق المنطقي البسيط لمفهوم معين أصغر تركيب ممكن لهذا المفهوم مع مفاهيم أخرى ويتمثل هذا في الجملة المكونة من نواة ثم تركيب تعبري مرتبط بها<sup>(٢٧)</sup> .

#### رابعاً : فئات اتجاه المحتوى :

من الفئات الهامة المنتشرة في تحليل المضمون اتجاه المحتوى هل هو مؤيد أم معارض أو محايد ولأنه من المتعذر معرفة اتجاه كاتب النص فلا بد للباحث أن يحدد اتجاه المضمون وهناك عدة محاولات لتقنين بعض السمات المعبرة عن التأيد أو المعارضة ولكنها مثار جدل لأن الفئة المؤيدة قد تكون معارضة تبعاً لايديولوجية الباحث ومن المحاولات الجديرة بالنظر محاولة لجامز مالوران وفيليب ايليوت وجراهام ميردوك لتعريف فئة مؤيد

ومعارض فيرون أن المؤيد يمثل المواضيع التي تعكس التضامن الاجتماعي والتعاون والاستقرار الاقتصادي والسياسي والمؤيد يحكم عليه في ضوء التعاون الدولي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي أما فيما يتعلق بالشؤون الداخلية للدولة مثلاً فتعتمد على المعايير التي تصف دولة ما بأنها تقدمية ومحبة للسلام وتخضع للقانون وموحدة وتمارس القيادة بصورة صحيحة وهذا التعريف لا ينطبق إذا وصفت تلك الدول بأنها تمارس استغلالاً أو تفرض قوتها على شعوب أخرى<sup>(٢٨)</sup>. وغير المؤيد يمثل المواضيع التي تعرض لعدم النظام وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والضعف وكذلك يمكن النظر إليها في ضوء الصراعات الدولية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وحيث توصف دولة ما بأنها ضعيفة وغير متعاونة وفي الأمور الداخلية يوجد بها اضطرابات في الأمور السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعدم الانضباط أو الخضوع للقانون .

أما المحاييد فهي المواضيع التي لا تندرج تبعاً للمؤيد أو غير المؤيد .

واستخدم جوزيف تيباك أربعة تقسيمات مؤيد - غير مؤيد - محايد - لا رأي له . على أساس أن المحاييد يعرض معلومات متوازنة عن الطرفين قد تكون مؤيدة أو معارضة ولكنها تعرض لوجهتي النظر بعينهما أما من لا رأي له لا يهتم بالموضوع أساساً<sup>(٢٩)</sup> بينما حاول كل من كابلان وجولدسن في دراسة عن الاتصالات الحربية تحديد الفئات التالية :

- ١ - ايجابي بشدة ( + + ) وهي عرض ايجابي للرموز بصورة واضحة .
- ٢ - ايجابي ( + - ) عرض ايجابي للرموز مع وجود بعض السمات السلبية .
- ٣ - سلبي بشدة ( - - ) وهو عرض سلبي .
- ٤ - سلبي ( - + ) عرض سلبي للرموز مع وجود بعض السمات الايجابية .
- ٥ - متوازن ( - + ) عرض متساو للرموز الايجابية والسلبية .
- ٦ - لا يوجد اتجاه واضح ( ٥ ) عرض لا يظهر فيه ايجابية أو سلبية<sup>(٣٠)</sup> .

وحاول كارل اريك روز جرين أن يحدد مقياس للفئات التي يمكن أن تندرج تبعاً للفظ ( ضد ) والفئات التي يمكن ان تندرج تبعاً للفظ ( مع ) وذلك في بحث عن أبناء الشرق الأوسط في السويد حيث طبق ذلك المقياس على طلبة عرب واسرائيليين في جامعة Land بالسويد وكانت نسبة الثبات تتراوح بين ٧٨,٩١٪ و ٩٣٪ .

ضد :

- أعمال الحرب والاعتداءات .
- الاعتراف بمثل تلك الأعمال .
- المطالبة بزيادة النفوذ العسكري في المناطق الاجنبية .
- التصاعد الحربي .
- رفض التفاوض .
- قطع العلاقات الدبلوماسية .
- الحرب الدعائية عن طريق الخطب .
- رفض التعاون .
- رفض مراقبين من الأمم المتحدة .
- مشاكل الأقليات - اضطهاد الأقليات .
- اضراب ومظاهرات .
- الشكاوي داخل البلد .
- عدم الاستقرار الداخلي .

مع :

- احترام التفاوض .
- اقتراحات ايجابية لكلا الطرفين .
- احترام الاتفاقات .
- التعاون .
- قبول مراقبين من الأمم المتحدة .
- اعادة العلاقات الدبلوماسية .
- اطلاق سراح المساجين السياسيين .
- تطور الديمقراطية .
- ظروف داخلية مستقرة .
- اصلاحيات .
- تقدم اقتصادي واجتماعي وفني .

المحايد حوادث أخرى ليست واضحة التأييد أو المعارضة وترتبط بفئة اتجاه المحتوى فئة شدة التعبير وهي :

لقياس مدى الانفعال الذي سيظهر في مضمون الاتصال بالنسبة لفئة اتجاه محتوى الاتصال والتي قد تكون مؤيدة أو غير مؤيدة أو محايدة اذ توجد درجات للتأييد والمعارضة وهناك صعوبة بالغة في تحديد تلك الدرجات لانها تعتمد على التقدير الذاتي للباحث كما أنه بعد أن يتم اختيار وحدات وفئات التحليل تظهر مشكلة الوزن الذي يعطيه الباحث لكل وحدة أو فئة لتحويل المادة من وسيلة الاتصال الى صورة رقمية فهو يعتمد على التقدير الذاتي للباحث وان كان هناك محاولة للتقليل من درجة التميز بترك عملية تحديد الوزن المناسب لكل فئة الى محكمين ، ما هو الوزن الذي يعطي للصورة والعناوين ذات الأحجام المختلفة وهل المقالة الافتتاحية لها نفس الوزن الذي للمقالة في الصفحة الخامسة أو الثانية . إذاً حتى في حالة المحكمين الوصول لرأي دائماً تحكمي .

#### خامساً : الصدق في تحليل المضمون :

ان الاختلاف بين المحللين لعينة ما من المادة الاتصالية يمكن أن يصل الى أقصى مداه عند التعامل مع الدلالات أو المغزى خلف المضمون الصريح ولذا شعر الباحثون بصعوبة التعامل مع هذه الدلالات مما يواجههم بمشكلة الصدق Validity<sup>(31)</sup> .

وقبل تناول اشكالية الصدق في تحليل المضمون يجدر الإشارة إلى تعريف لمعنى الصدق في البحوث الاجتماعية والهدف من الصدق هو أن تؤدي أداة البحث الى الكشف عن الظواهر أو السمات التي يجري من أجلها البحث وهناك عدة نماذج من الصدق أهمها الصدق الظاهري Face Validity .

ويشتمل على فحص مبدئي لمحتويات المقياس أو الاستمارة لمعرفة ما إذا كانت وحداته متصلة جميعها أو أن هناك من الوحدات ما يمكن حذفه وذلك باستخدام معامل اتفاق داخلي Internal consistency. أما الصدق التجريبي Experimental validity .

ويقاس مدى اتفاق نتائج الاستمارة أو المقياس مع وقائع خارجية فينقسم الى صدق تنبؤي Predictive validity وصدق تلازمي Concedent validity ويقصد بالصدق التنبؤي

معرفة مدى صحة التنبؤات التي يعينها الباحث معتمداً على نتائج الاستمارة أو المقياس فهو يقوم على أساس قدرة الباحث على التنبؤ بأن المبحوث باجابته عن أسئلة معينة في اتجاه محدد يعبر عن اتجاه الفعل في هذا المجال ومن الميسور ذلك عن طريق وضع بعض الأسئلة التأكيدية في الاستمارة وهي الأسئلة الضابطة التي تصاغ لقياس موضوع واحد بأسلوبين مختلفين بهدف معرفة مدى صدق الاجابة ومن ثم فإنه كلما اتحدت الاجابة على الأسئلة المتشابهة المضمون المختلفة الشكل كلما زادت درجة الثقة التي يضعها الباحث على نتائج الاستمارة ويقصد بالصدق التلازمي مقارنة نتائج الاستمارة بمقياس موضوعي آخر (٣٢).

وليحدد الباحث صدق بحثه عليه أن يتساءل هل منهجه توصل به الى المعلومات المراد الحصول عليها وقد يتساءل أيضاً هل مفاهيمه او متغيرات الدراسة تناسب طرق قياسها ولم تشغل مشكلة الصدق الباحثين الدارسين لتحليل المضمون وان كان ريتشارد يرى أن الصدق الظاهري Face validity يمكن الوصول اليه عن طريق تعريف واضح لفئات التحليل ودرجة عالية من الثبات ويرى جانيس انه لا يوجد مشكلة مقلقة بالصدق لأن بتحليل المضمون يقيس كمياً تواجد شيء من عدم وجوده ولكن مشكلة الصدق تظهر إذا استخدمت الفئات وهي الرموز والكلمات للتفسير العلمي .

وبالبحث في تحليل المضمون قد يهتم بالصدق التنبؤي .

إذاً كان هدف البحث معرفة أكثر فئات التحليل تعبيراً عن خصائص المصدر محل التحليل ويقترح ريتشارد اختيار مجموعة من الحكام لتعريفهم كل فئة من فئات التحليل ولمعرفة وان تلك الفئات قادرة على قياس المضمون المراد دراسته .

ولاسويل يقترح طريقة أخرى وهي المقارنة أو الصدق التلازمي Concedent validity بمقارنة مادة تحليل المضمون بمادة أخرى نقيض لها أو محايدة مثل دراسة جريدين معروف عنهما الاختلاف الايديولوجي واستخدمها هارولد لاسويل في تحليل مضمون جرائد الولايات المتحدة بجرائد النازي والدعاية السوفيتية وقد تتم مقارنة عدة وسائل اتصال كالاذاعة والتلفزيون والصحف والمجلات ولكن لا بد من الاحتراس لأن وجود معيار مستقل للمقارنة صعب وليس متعذراً .



ويقدم ريتشارد دبد وسيلة أخرى باستخدام أكثر من أداة لدراسة ظاهرة واحدة مثل تحليل المضمون للجرائد والمجلات وتوجيه أسئلة للمحررين ومقارنة النتائج بنتائج تحليل المضمون ويسميه productive validity لمعرفة هل تحليل المضمون واجابة المرء تعبر عن الاتجاه الفعلي أم لا ؟

وبعد العرض السابق لاشكاليات تحليل المضمون لا بد من الاشارة إلى أنه لا بد من تطويع تحليل المضمون بما يتلاءم وطبيعة مجتمعنا حيث أن استخدام تحليل المضمون دون إدراك أو وعي بالفروق الثقافية والمجتمعية تجعل من استخدام تحليل المضمون وبالأسلوب نفسه الذي تستخدم به في المجتمعات المتقدمة نوعاً من الترف العلمي خاصة وأن النظم الاعلامية أو نظم الاتصال في أي مجتمع تعكس البناء الاجتماعي والسياسي الذي تعمل فيه فهذه الظروف تؤثر مباشرة على وسائل الاعلام وانتشارها<sup>(٣٥)</sup> لذا فاستخدام تحليل المضمون بالنظرة التقليدية لوسائل الاعلام وهي التي ترى العملية الاتصالية اجابة على الأسئلة التالية من قال ماذا أو في أي وسيلة وإلى من وبأي تأثير تجزئ العملية الاتصالية بما يغفل معه النظرة الكلية التي ترى ان وسيلة الاتصال ما هي الا جزء من العملية الاتصالية الشاملة داخل المجتمع<sup>(٣٦)</sup> .

### الهوامش

(١) د. ناهد صالح تقييم الانجاز العلمي للمركز ( القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٢ ) ص ٣١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٢ - ٣٣ .

(٣) Mitilda white Riley «content analysis in David L sils **International Encyclopedia of the social sciences** U.S.A. vol. 12 p. 579.

(٤) Joseph Dunner «**Dictionary of political science**» (New York: philosophical library, 1940 and p. 123.

(٥) John walte Bowels content analysis in philip Emmert and william B brooks, **Methods of research in communication** (Boston: Moughton Mifflin company, 1970).

(٦) Lewis A Dexter, **people society and Mass communication** (New York: the free press, 1964) pp. 484-497.

(٧) Karl Erik wargern, **Mass communication and Advertising** (Stockholm the economic research institute, 1967, p. 19.

Richard W. Budd **content analysis of communiration** (New York; Macmillan company, (٨) 1967) p. 2.

Beruard berelson **Content analysis in Communication research**, (New York the free press (٩) of Glecoe, 1952).

(١٠) د. عبد الباسط محمد أصول البحث الاجتماعي ( القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٨٠ ) ص ٤٠٣ .  
(١١) د. جمال زكي ، ا . سيد يس أسس البحث الاجتماعية - القاهرة : دار الفكر العربي ١٩٦٦ ، ص ٣٧٠ .

(١٢) د. زيدان عبد الباقي وسائل وأساليب الاتصال في المجالات الاجتماعية والتربوية والادارة الاعلامية ( القاهرة : ١٩٧٤ ) ، ص ٣٠٣ ، انظر أيضاً :  
د. زيدان عبد الباقي قواعد البحث الاجتماعي ( القاهرة : الهيئة العامة للكتاب - ١٩٧٤ ) ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(١٣) د. محمد الجوهري طرق البحث الاجتماعي ( القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٨٢ ) ص ٢٢١ .  
(١٤) د. محمد علي محمد علم الاجتماع والمنهج العلمي ( القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ ) ، ص ٧٣٧ .

(١٥) د. محمد عبد الحميد التحليل الكمي للمحتوى وبحوث الاعلام في ضوء المنظور المنهجي الحلقة الدراسية الثانية لبحوث الاعلام في مصر ٣ - ١٦ ديسمبر ١٩٨٠ ص ٦ .  
(١٦) د. مارلين نصر التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠ بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١ ، ص ٣٨ - ٣٩ .  
(١٧) د. مختار التهامي تحليل مضمون الدعاية في النظرية والتطبيق ( القاهرة : دار المعارف ١٩٧٤ ) . ص ١٠ .

Belnard Berelson **Reader in Public opinion and Communication** (U.S.A. the free press, (١٨) 1953), pp. 279-288.

Lewis A Dextel and David manning white, **People, Society and Mass communication** (١٩) (New York, the free press, 1964), pp. 484-497.

karl Erik wargera **op-cit**, p. 495. (٢٠)

(٢١) د. محمود الشريف كلمات حول أسلوب تحليل المضمون واستخدامه في الدراسات الاعلامية في الحلقة الأولى لبحوث الإعلام في مصر ٢٥ - ٢٧ أبريل ١٩٧٨ - ( القاهرة : ص ٣٢ - ٢٣٤ ) .  
(٢٢) د. نايف خرما أعضاء على الدراسات اللغوية المعاصرة عالم المعرفة - الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ١٩٧٨ ، ص ٢٨٣ .  
(٢٣) المرجع السابق ، ص ٢١٠ - ٣١٩ .

Mervin D lynch stylistic analysis in philip Emmert **op-cit** pp. 315-317. (٢٤)

(٢٥) د. مارلين نصر ، مرجع سابق ، ص ٤٤ - ٤٥ .

Olivier carré **La Légitimation I slamique de Rocialisme Arabes nalyse conceptuelle** (٢٦)

**combinaioire de manwels scolaires egyptiens syriens et Irrakiens** Paris presses de la fondation Nationale des sciences politiques.

(٢٧) عرض وتحليل علا مصطفى أنور ، ص ١٩١ - ٢٠٢ - المجلة الاجتماعية القومية عدد ٢ - ٣ مايو - سبتمبر ١٩٨٠ المجلد ١٧ - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

James Malloran, philip Elliott and Graham Murdock **Demonstration and Communica-** (٢٨)  
**tion** Great Britain penguin Books, 1970, p. 92.

Richard Budd **Op- Cit.**, p. 25. (٢٩)

Abraham Kapran **Content analysis and Theory of signs** Philosophy of science, vol. 70 (٣٠)  
N°. 4 1943, pp. 230-247.

(٣١) صفوت فرج المضمون بين التحليل والأبعاد آفاق جديدة لتطوير الأسلوب ، ندوة قياس الرأس العام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٠ - ١٢ مارس ١٩٨١ ، ص ٢ .

Pouline young **Scientific social surueys research** New York; prentice-Hill, 1953. (٣٢)

انظر أيضاً :

د. زيدان عبد الباقي قواعد البحث الاجتماعي مرجع سابق ص ١٤١ .

Janes Robert W. A Technique for describing Community Structure through News (٣٣)  
paper analysis **social forces** vol. 37 N°. 2. pp. 702-109, 1958.

Richard Budd **Op-Cit.**, pp. 68-77. (٣٤)

(٣٥) د. ناهد صالح ، مرجع سابق .

(٣٦) د. نادية سالم ، مناهج البحث في علوم الاتصال الجماهيري بين النظرية والتطبيق ، ( القاهرة : ١٩٨٢ ) ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

